الراشد استقبل عدداً من سفراء الدول الشقيقة والصديقة

علي الراشد مستقبلاً سفير البوسنة والهرسك

الراشد مستقبلاً السفير التونسي

استقبل رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد أمس، سفير النمسا لدى الكويت د.هايمو كلنر وبحث معه العلاقات المشتركة بين البلدين الصديقين وآخر المستجدات على الصعيدين الاقليمي والدولي.

واستقبل الراشد سفير الجمهورية التونسية لدى الكويت الصغير القنطاسي وتطرق الجانبان الى تطوير وتعزيز العلاقات المشتركة بين البلدين في مختلف المجالات بما يوطد دعائم العلاقات الاخوية ويحقق المنافع والمصالح لكلا البلدين الشقيقين.

كما استقبل الراشد السفير الاسترالي لدى الكويت روبرت تايسون وجرى خلال المقابلة التباحث حول الأوضاع والمستجدات الراهنة اقليميا ودوليا.

واستقبل الراشد السفير الكندي لدى الكويت ديغلوس جورج وتطرق الطرفان الى الموضوعات المتعلقة بالتعاون المشترك بين البلدين الصديقين في عدد من المجالات.

واستقبل الراشد سفير البوسنة والهرسك لدى الكويت سناهد بريستريتش حيث بحثا الموضوعات محل الاهتمام المشترك وكذلك القضايا المتصلة بالعلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

كما استقبل الراشد سفير رومانيا لدى الكويت فاسيلي سفيتيني وجرى خلال المقابلة بحث سبل تنمية العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين اضافة الى تعزيز أواصر التعاون في مجالات عدة.

اللجنة بحثت مع الجهاز المركزي ملفات غير محددي الجنسية

«الداخلية والدفاع» أجلت قانون تجنيس «البدون» لمناقشة التعديلات المقدمة

ناقشت لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية امس، موضوع ملفات غير محددي الجنسية «البدون» مع الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بحضور الفريق نجيب العثمان.

وقال مقرر اللجنة النائب عبدالله التميمي في تصريح صحافي ان الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية اوضح الكثير من الامور في اجتماع اللجنة مضيفا انه تم مناقشة مشروع بقانون بشان بتجنيس 4 الاف من فئة غير محددي الجنسية.

واضاف ان اللجنة ارتأت تأجيل البت في هذا المشروع بقانون بشان تجنيس 4 الاف من غير محددي الجنسية وذلك لمناقشة التعديلات البرلمانية المقدمة على هذا المشروع بقانون اضافة الى مناقشة بعض الاطراف الحكومية والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود الصباح في هذا الشان.

واوضح التميمي ان اللجنة ناقشت في اجتماعها موضوع مرسوم بقانون 21 لسنة 2012 بانشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات بحضور وكيل وزارة العدل عبد العزيز الماجد مبينا ان اللجنة اجل البت في هذا الموضوع لمزيد من الدراسة.

وبين ان اللجنة ناقشت موضوع الشركة الاسرائيلية التي تراقب الحدود الكويتية والتي اثارها النائب فيصل الدويسان في احد محاور استجوابه لوزير الداخلية موضحا انه تم دعوة النائب الدويسان لتقديم ما لديه من مستندات للجنة لدراستها في الاجتماع المقبل للجنة.

اجتماع لجنة الداخلية والدفاع (تصوير صالح محمد)

على العراق الجديد إثبات حسن النوايا بعد رحيل النظام البعثي البائد

العدوة: على الحكومة ردع من يمس حدود البلاد أو يحاول الاعتداء على الأمن الوطني

أكد النائب خالد سالم العدوة على ضرورة عدم التهاون والتفريط في حقوق المواطن الكويتي بما فيها حدوده مع دول الجوار، مطالبا بضرورة ردع من يمس حدود البلاد او يحاول الاعتداء على امننا ومواطنينا وان يكون الرد على ذلك بمنتهى الحزم والسرعة.

واكد العدوة ان العراق دولة جارة عزيزة علينا، ولكن ما حدث في الثاني من اغسطس جرح غائر لن ينساه المواطن الكويتي وعلى العراق الجديد اثبات حسن النوايا بعد رحيل النظام البعثي البائد، وعليهم التعامل مع تلك القضية وحدود الكويت بكل جدية وعدم تراخي، ومعاقبة من اساء للكويت واعتدى على رجالها وحدودها واراضيها على الفور واعلان نتائج ذلك في اسرع وقت ممكن.

من ناحية اخرى تقدم النائب خالد سالم العدوة باقتراح بقانون بشان توظيف الشباب الكويتي في فترة اقصاها ستتين من تقديم طلب التوظيف لديوان الخدمة المدنية مشفوعا بمذكرته الإيضاحية جاء نصه على النحو التالي:

مادة اولى: تلتزم الدولة بتعيين الشباب الكويتي الذي لا يزاول اي عمل ولا يتولى وظيفة في الجهات الحكومية او القطاع الخاص من المسجلين بديوان الخدمة المدنية من كافة التخصصات والمؤهلات في فترة زمنية اقصاها سنتين من تاريخ تقديم طلب التوظيف.

مادة ثانية: يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية على النحو التالي: لقد كفل الدستور حق العمل لجميع المواطنين ونص عليه في مواده، ونظرا لوجود الكثير من مسجلي الديوان من حملة المؤهلات وغيرهم العاطلين عن العمل والراغبين في الحصول على وظائف لتحسين مستواهم الاجتماعي وبداية حياتهم الاسرية من كافة الاعمار، ومع تأخر ديوان الخدمة المدنية بالبت في طلباتهم وتوفير الوظائف لهم الامر الذي يؤدي الى اضرار حالتهم الاجتماعية والمادية والنفسية فضلا عن تشكيل عبئ على الاسرة والمجتمع ككل قد يدفع ذلك الى ارتكاب بعض الافعال التي تخالف القانون لذا من الواجب ان يعمل ديوان الخدمة المدنية على توفير فرص عمل للمتقدمين اليه من المواطنين والمواطنات من جميع التخصصات والاعمار خلال مدة زمنية اقصاها سنتين من تاريخ تقديم طلب التوظيف.

خالد العدوة

عسكر يطالب بتعديل قانون الرعاية السكنية

تقدم النائب عسكر العنزي بالاقتراح بقانون المرفق باضافة فقرة جديدة إلى المادة 14 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية، وجاء في نصه ما يلي:

مادة اولى: تضاف فقرة جديدة بعد الفقرة الاولى من المادة 14 من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار إليه نصها التالي: «وبالنسبة لطلبات الرعاية السكنية المقدمة من المواطنات الكويتيات المتزوجات بغير كويتيين والتي قبلت من المؤسسة قبل العمل بهذا القانون، وانتقل طلب الاسرة الإسكاني إلى اسماء أزواجهن الذين اكتسبوا الجنسية الكويتية بعد ذلك وأصبحوا مستحقين للرعاية السكنية تختصر مدة عشر سنوات من تاريخ تقديم الزوج طلب الرعاية السكنية».

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بما يلي: لما كانت هناك 150 اسرة قد حصل ازبابها على الجنسية الكويتية خلال السنوات القليلة الماضية ولدى زوجاتهم طلبات قديمة في الرعاية السكنية لذا اعد هذا الاقتراح بقانون باضافة فقرة جديدة إلى المادة 14 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية.

رغبة في مساعدة هذه الاسر على اختصار مدة الانتظار على اعتبار ان هذه الاسر سوف تعاني من الانتظار لمرتين الأولى تتمثل في انتظار الزوجة لوصول دورها في التوزيع والثانية تتمثل في انتظار الزوج بعد انتقال طلب الأسرة لاسمه بعد حصوله على الجنسية الكويتية نظراً لانتقال الطلب إلى اسمه من دون حساب فترة انتظار الزوجة.

إعلان تفاهم على أعلى مستوى عقب اجتماع المالية ودراسة قروض ما قبل 30 مارس 2008

حرب القروض تضع أوزارها بين السلطتين.. واتفاق شامل لحل المشكلة

لقطة جماعية لاعضاء السلطتين المشاركين في اجتماع اللجنة

اجواء ودية سادت الاجتماع بعد التوصل للاتفاق

جانب من المؤتمر الصحافي

■ الشمالي: تشكيل لجنة فنية قانونية مشتركة لدراسة الموضوع تعرض تصورها في اجتماع الأحد المقبل

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي اتفاق الحكومة «الشامل» مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية على وضع حد لمشكلة القروض التي يعاني منها المواطنون بما من شانه تسهيل امور حياتهم.

وقال الشمالي في تصريح للصحافيين عقب حضوره اجتماع اللجنة أمس، ان هناك تفاهما على «أعلى مستوى» في ما يتعلق بمشكلة القروض والفوائد عليها «وسندرس قروض المواطنين ما قبل 30 مارس 2008».

وأوضح ان معالجة ذلك ستتم بمشروع بقانون «واتفقنا» على تشكيل لجنة فنية قانونية مشتركة «من الحكومة والمجلس» لدراسة الموضوع على ان تعرض تصورها في اجتماع اللجنة يوم الاحد المقبل «حتى ننتهي من كل ما يتعلق بالمشكلة ونقدم للناس كل ما يحتاجونه من تسهيلات لحياتهم». وذكر أنه «لن تكون هناك بعد ذلك اي مشكلة في القروض لاسيما بعد وضع الضوابط التي صدرت من بنك الكويت المركزي بتاريخ 24 مارس 2008».

وقال الشمالي «نحن نعالج الفترة الماضية وسنصل الى نتيجة نهائية في الاجتماع المقبل للجنة وسنقدم اول تقرير مشترك في هذا الشان بين الحكومة والمجلس».

من جانبه أشاد رئيس اللجنة النائب الدكتور يوسف الزلزلة بالنتائج التي حققها الاجتماع واصفا اياه بـ«المثمر الى ابعد الحدود» في اشارة الى «تعاون غير مسبوق» ابدته الحكومة لحل مشكلة القروض «واتفاق الحكومة مع اللجنة كان لايجاد مخرج للمقترضين قبل 30 مارس 2008».

وقال الزلزلة: ان بامكان من يرغب من هؤلاء المقترضين الدخول في صندوق المتعثرين عن السداد وعندها سيدفع هذا الصندوق كامل القرض الى البنوك وستسقط الفوائد المترتبة على القرض تلقائيا ثم تعاد جدولة القرض ليسدد المقترض الى الصندوق «وهو اشبه بالقرض الحسن».

وأوضح انه يحق لكل المتضررين من عدم وجود ضوابط من البنك المركزي قبل مارس 2008 الدخول في صندوق المتعثرين عن السداد «كي تطوى هذه الصفحة التي أثقت الكثير من المواطنين».

وكانت اللجنة المالية ناقشت في اجتماعها أمس، مع الوزير الشمالي اقتراحات بقانون بشأن قيام البنوك وشركات الاستثمار باعادة جدولة أرصدة القروض الاستهلاكية والقسط على المواطنين.

من جانبه، زف النائب عسكر العنزي البشرى للمواطنين بقرب حل أزمة القروض المتعثرة حلا نهائيا بعد التوافق بين اللجنة المالية والحكومة على شراء الحكومة لاصول القروض قبل 30 مارس 2008، مؤكدا انه كان اول نائب يتقدم بقانون لحل قضية القروض عقب الجلسة الافتتاحية للمجلس الحالي يوم 16 «ديسمبر 2012».

بدوره، اعلن عضو اللجنة المالية النائب محمد الجبري «طي ملف القروض بمباركة حكومية»، ليسدل مجلس الأمة قريباً بإذن الله الستار على واحدة من أهم القضايا والمشكلات التي أرقت المواطنين وأثقلت كاهلهم لسنوات طويلة». وقال الجبري في مؤتمر صحافي عقده أمس، في مجلس الأمة عقب انتهاء اجتماع اللجنة المالية البرلمانية بحضور الوزير الشمالي: «نحن إذا قلنا فعلنا، فاليوم برهنت الحكومة ممثلة بالاخ وزير المالية مصطفى الشمالي على صدق تعاونها مع السلطة التشريعية من خلال موافقتها على التقرير الذي خلصت إليه اللجنة المالية والقاضي بان تقوم الحكومة بشراء أصول قروض المواطنين ما قبل 2008/3/30 وبالتبعية تسقط جميع فوائد تلكالقروض». ورداً على سؤال حول ما إذا كان القانون سالف الذكر يحقق العدالة المرجوة من عدمه، أكد الجبري أنه «ليست هناك عدالة مطلقة إلا عند رب العالمين، ولكن ما خلصنا إليه يحقق عدالة نسبية» تتأتى بانتهاء مشكلة يعاني منها آلاف المواطنين منذ سنوات عدة نتيجة ضعف رقابة البنك المركزي وهشاشة إجراءاته مبشراً المواطنين الذين لن يشملهم هذا القانون بالقول: «بإذن الله ستبشرون قريباً بمنحة الـف دينار عند أمير المكارم حفظه الله».

■ الزلزلة: الاجتماع «مثمر الى أبعد الحدود» والحكومة أبدت تعاوناً غير مسبوق

■ الجبري: طي الملف بمباركة حكومية ليسدل الستار قريباً على قضية أرقت المواطنين وأثقلت كاهلهم

■ عسكر: بشرى للمواطنين بقرب حل الأزمة نهائياً بعد التوافق على شراء أصول القروض